

History of democratization in contemporary Spain Since 1936-1978

*Abdulmajeed Al-Shunnaq, Shawkat Hussain **

ABSTRACT

This study addresses the issue of the history of democratic transformation from the general dictatorial regime of General Francois to his death, which opened the door for transformation through gradual political reform, especially after the return of the monarchy led by Juan Carlos. The democratic forces succeeded in light of an open policy that believes in pluralism, and the freedom of Parties and unions, and the freedom of the media which guaranteed by the Constitution issued in 1978. In addition to these factors, European countries and the United States of America have played a supporting moral, cultural and economic role in the process of democratization in Spain in the contemporary history.

Keywords: Democratic Transition; Spain; Franco; Political Reform.

* Department of History, Faculty of Arts, The University of Jordan.

Received on 6/6/2020 and Accepted for Publication on 27/1/2021.

تاريخ التحول الديمقراطي في إسبانيا من 1936 إلى 1978م

عبد المجيد الشناق¹، شوكوت حسين²

ملخص

تتناول هذه الدراسة مسألة تاريخ التحول الديمقراطي من النظام الفردي الديكتاتوري للجنرال فرانكو حتى وفاته، تلك التي فتحت الباب أمام خطوات التحول من خلال الإصلاح السياسي التدريجي، لا سيما بعد عودة النظام الملكي بقيادة خوان كارلوس، ونجحت القوى الديمقراطية في ظل سياسة انفتاحية تؤمن بالتعددية، وحرية الأحزاب والنقابات، وحرية الإعلام التي ضمنها الدستور الصادر عام 1978م. إضافة إلى هذه العوامل، فقد لعبت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية دوراً مسانداً -معنوياً وثقافياً واقتصادياً- في عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا في التاريخ المعاصر.

الكلمات الدالة: التحول الديمقراطي، إسبانيا، فرانكو، الإصلاح السياسي.

المقدمة

تتطلب هذه الدراسة مقدمة تاريخية؛ لتوضيح العوامل الأساسية المؤثرة على عملية نهاية الديكتاتورية الفردية والتحول الديمقراطي، مع المحافظة على النظام الملكي. وبهذا السياق تفرض منهجية البحث التاريخي طرح الأسئلة التالية لأهميتها في بنية التطور التاريخي للبحث:

1. ما هي العلاقة بين ظروف نشوء الديكتاتورية والتحول الديمقراطي؟
2. متى بدأت مرحلة التغيرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية داخل إسبانيا في التاريخ المعاصر؟
3. كيف تمثل دور الطبقات الاجتماعية السياسية والعسكرية، والاقتصادية، والدينية في عملية التحول الاجتماعي السياسي؟
4. هل لعبت المؤثرات السياسية الخارجية دوراً في السياسة الإسبانية خلال مرحلة حكم فرانكو؟
5. كيف نفهم التحول الديمقراطي، وما هي عوامله الأساسية، ومتى أصبحت الظروف ملائمة لنجاح التحول الديمقراطي؟
6. وهل كانت الملكية ضرورية للتحول الديمقراطي؟

طوبوغرافية إسبانيا

تقع مملكة إسبانيا في جنوب غرب أوروبا، وتتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، بإطلالة على المحيط الأطلسي من الشمال، والشمال الغربي، وعلى البحر المتوسط من الجنوب والشرق، وتحدها فرنسا من الشمال، والبرتغال من الغرب. تحتل إسبانيا من حيث المساحة الرقم 50 على قائمة الدول في العالم، حيث بلغت 504782 كم²، وعلى قائمة السكان عالمياً فقد احتلت الرقم 29، عندما سجل عدد سكانها عام 2001م حوالي 41 مليون نسمة، ووصل بنفس العام عدد سكان العاصمة مدريد Madrid حوالي 3 مليون نسمة (Der Fischer Weltalmanach, 2004, 783).

ولغة الدولة الرسمية هي اللغة الإسبانية، وبالإضافة للغة الرسمية هناك ثلاث لغات محلية على مستوى حدود الإقليم، مثل: الكتالانية، والقليسية، والباسكية، مما يؤكد على التنوع العرقي في المجتمع الإسباني، والتباين الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

مراحل التحول الديمقراطي في إسبانيا

نجحت المجموعات السياسية المنادية بالجمهورية في آب من العام 1930م في عقد التحالف الشهير سان سيباستيان Pakt von San Sebastian مع المجموعات الإقليمية، وتمخض عنه تشكيل اللجنة الثورية Revolutionaeres Komitee. ونادت اللجنة الثورية بتشكيل محكمة دستورية، وأعلنت عن تأييدها لنظام الحكم الذاتي Autonomie للأقاليم: الكتالون Kataolnien،

¹ الجامعة الأردنية؛ ²طالب دكتوراه، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية.

تاريخ استلام البحث 2020/6/6، وتاريخ قبوله 2021/1/7.

وقاليتيسيا Galizien، والباسكن Baskenland، وأوعدهم به، ونجحت اللجنة الثورية في نسج علاقات مع بعض دوائر الجيش والحركة العمالية (Schmidt (Hrsg); Bonn, 2005, 399).

ومما ألهم التوتر السياسي موجة الاضطرابات، والمظاهرات الطلابية التي استغلها رئيس الوزراء الجنرال دامسو بيرنقور General Damaso Berenguer للإعلان عن المطالبة بانتخابات برلمانية، وحددها بتاريخ 1/ 3/ 1931م كخطوة مضادة هدفها امتصاص نقمة المظاهرات، إلا أن أغلب القوى السياسية رفضت الاقتراح (Schmidt, 2005, 399).

وبعدها حاول رئيس الحكومة بيرنقور العودة إلى النظام الدستوري ما قبل 1923م. وكذلك بدأ الجيش باعتقالات القوى المعارضة من اللجنة الثورية، وبفسف السياق زادت عوامل الأزمة الاقتصادية، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل على نحو عام، وفي المناطق الجنوبية قدرت البطالة بثلاث الطاقه العاملة في إسبانيا، وكذلك انهيار التجارة الخارجية (Schmidt, 2005, 399).

وبتاريخ 18/ 2/ 1931م شكل الأدميرال (أمير البحر) أزنار Admiral Aznar الحكومة، وفشلت كل محاولات تأسيس الحزب الملكي، وبالمقابل؛ أي في صفوف قوى المعارضة نجح تشكيل تحالف قوى اليسار مثل: الجمهوريون والاشتراكيون. ورفض الحزب الشيوعي الإسباني الذي تأسس عام 1921م الاشتراك في التحالف، وجندت قوى اليسار التعبئة السياسية الكثيفة؛ بغية التأثير على الناخب. وحقق قوى المعارضة في أغلب المدن الإسبانية الكبيرة، ومنها 41 مدينة من مجموع 50 مدينة، ومنها عواصم الأقاليم الإسبانية. بينما حققت القوى المحافظة المؤيدة لاستمرارية النظام الملكي على أغلب مقاعد المناطق الريفية (Schmidt, 2005, 400).

بعد ظهور النتائج الانتخابية اندفعت جماهير المدن إلى الشوارع تطالب بالنظام الجمهوري، وبناءً على هذه التطورات طالبت اللجنة الثورية بتحديد موعد زمني لانسحاب الملك ألفونز الثالث عشر Alfons XIII وجابهت قوى اليمين المتطرف Ultrakonservative هذه المطالب.

كان من أبرز المواقف المهمة والمؤثرة تأييد رئيس الحرس المدني Gardia Civil الجنرال سان خورجو General San Jurjo مطالب اللجنة الثورية، وعرض عليها التعاون المشترك (Schmidt, 2005, 400).

جاء الإعلان عن الجمهورية في برشلونه Barcelona بتاريخ 14/ 4/ 1931م، وتبعها فالنسيا Valencia، وسيفلا Sevilla، وزاراغوزا Zaragoza وغيرها. واستمر الهدوء مسيطراً على الثكنات العسكرية، وبعدها جرت مباحثات بين رئيس الحكومة الشرعية رومانونيس Romanones والحكومة الانتقالية؛ لتحقيق انسحاب الملك ألفونز الثالث عشر إلى المنفى في روما، وبهذه الخطوة انتهى النظام الملكي للملك ألفونز الثالث عشر (17/ 5/ 1902 - 14/ 4/ 1931م)، وتوفي في روما عام 1941م خلال الحرب العالمية الثانية (Schmidt, 2005, 451).

رفرف علم الجمهورية فوق مدريد بتاريخ 14/ 4/ 1931م، وانطلقت الاحتفالات في شوارعها، وعكست الأجواء الدولية المحيطة عدم التصدي أو الممانعة للمحاولة الديمقراطية الجديدة في إسبانيا. ولا بد هنا من أخذ عامل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية Weltwirtschaftskrise بعين الاعتبار، وما خلفته من نتائج دراماتيكية بصعود أنظمة ديكتاتورية فاشية، مثل: التجربة الإيطالية، وبعدها التجربة الألمانية، وكان القاسم المشترك بينها تثبيت الأنظمة، ومحاربة قوى اليسار في أوروبا.

في حين تسببت الأزمة الاقتصادية على الصعيد الأوروبي بخلق اهتزازات اجتماعية سياسية جذرية، ولم تسلم منها إلا إسبانيا؛ بسبب أوضاعها الاقتصادية ذات الطابع الزراعي، وضعف التحول الصناعي. لم تمتلك إسبانيا اقتصاداً متطوراً قادراً على التأثير في السوق الاقتصادي العالمي Weltmarktintegration، وبناءً على ذلك أصبحت فرص الحصول على مساعدات مالية أو اقتصادية ضعيفة جداً؛ لغاية دعم فكرة الإصلاح الاقتصادي (Schmidt, 2005, 401).

نظراً إلى أهمية الانتخابات في التحول الديمقراطي، قررت الحكومة الانتقالية إجراء الانتخابات البرلمانية خلال حزيران من العام 1931م. وجاءت نتائج الانتخابات لصالح الاشتراكيين بـ 116 مقعداً، وقوى اليسار الجمهوري بـ 118 مقعداً من مجموع 470 مقعداً. وكذلك حصلت قوى (اليمين الوسط) المؤيد للجمهورية على 90 مقعداً، وحصلت قوى اليمين المنقسمة فيما بينها، والمؤيدة للنظام الملكي، ورفضت النظام الجمهوري الجديد على 40 مقعداً فقط. وشكلت ظاهرة فقدان التجانس Heterogenitaet داخل التحالف الحكومي سبباً مهماً في عدم تحقيق الاستقرار السياسي داخل إسبانيا (Schmidt, 2005, 402).

بدأت الحكومة في تطبيق برنامجها الإصلاحي Reform Program المدعوم من أغلبية برلمانية مثل: انجاز الدستور الجديد، وفصل الدولة عن الكنيسة، وطرح حلول لمشاكل الأقاليم، وإصلاح الجيش، وتنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي، وحل مشكلة العمال الزراعيين وتمليكهم أراضي زراعية وتوسعة الانتاج. وجرى إقرار الدستور الإسباني الجديد بتاريخ 9/ 12/ 1931م الذي رسخ النظام

الديمقراطي والجمهوري والعلماني اللامركزي؛ أي الذي شرّع الحكم الذاتي من بعض الأقاليم الشمالية، وأصبح التعليم يخضع لرقابة الدولة، وأجاز الدستور مبدأ التأميم مقابل التعويض (Schmidt, 2005, 402).

نقلد الكالا زامورا Alcala Zamora منصب أول رئيس للجمهورية الإسبانية، ومانويل أزانّا Manuel Azana رئيسًا للحكومة حتى أيلول 1933م. وتجاوبًا مع مطالب الاشتراكيين الحلفاء في الحكومة جرى إقرار مبادرة الإصلاح الزراعي، والحكم الذاتي في إقليم كاتالونيا. وتعدّ هذه المبادرات استقراءً للعسكر، الأمر الذي دفع الجنرال سان خورجو Sanjurjo للمحاولة الانقلابية التي فشلت في آب عام 1932م (Schmidt, 2005, 403).

تحركت قوى اليمين المحافظ ضد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وأعلنت الحرب على الحكومة، وقررت التحالف الحزبي بقيادة فيل روبليس Gil Robles تحت اسم (الكونفدرالية الإسبانية المؤيدة للحكم الذاتي Confederacion Espanola de Derechas Autonomas CEDA)، ومنذ بداية العهد الجمهوري في إسبانيا تنفست قوى اليمين الفاشي في إيطاليا وألمانيا بزعامة الحزب النازي، الذي ترعّمه أدولف هتلر Adolf Hitler وتقلد منصب مستشار ألمانيا بتاريخ 30 / 1 / 1933م، وناصبت سياسة اليسار والديمقراطيين والاشتراكيين العداء في الداخل، وأعلنت عن دعمها وتأييدها لليمين في إسبانيا (الشناق، 1995، 2514).

تمكنت جبهة اليمين الفاشية بالتعاون مع مؤيدي الملكية، وخاصة الملك ألفونسو ورجال الكنيسة، معتمدين على النموذج والقوة المتمثل في حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني (النازي) من تحقيق نجاح باهر في الانتخابات البرلمانية، عندما فازت بـ 115 مقعدًا، وحصلت جبهة اليسار على 104 مقاعد، ولم يحصل الحزب الاشتراكي سوى على 58 مقعدًا، وبهذه النتائج تراجعَت قوى اليسار الجمهوري إلى مجموعة هامشية (Schmidt, 2005, 404; الشناق، 1995، 2494) ومما أثر على صورة النتائج هذه غياب الفوضويين عن الانتخابات، وتركوا الساحة لصالح قوى اليمين كما يراها المؤرخ الألماني Peer Schmidt. وبما أن هذه النتائج لم تفرز حزبًا معيّنًا لتشكيل الحكومة، وافق حزب تحالف اليمين على حكومة يقودها اليساريون، بقيادة ليروكس Lewrroux على أساس سحب المبادرات التي طُرحت، وإلغاء قوانين الإصلاح الزراعي، وإعادة الاعتبار للدور الكنسي، وعدّ أي إضراب هو بمثابة تهديد وعمل تخريبي، وهادم لمنظومة الرأي العام الإسباني. ولذلك عرفت هذه الحكومة بحكومة (الوسط-اليمين) Bienio Negro (Schmidt, 2005, 404).

وعندما أصرت قوى اليمين على ضرورة الإفراج عن قائد الإنقلاب الفاشل الجنرال سانخوريو في نيسان عام 1934م، وإصدار عفوٍ عامٍ عنه إنهارت حكومة الوسط - اليمين. مارست الحكومة أقصى درجات العنف ضد إضراب نقابة عمال الزراعة الاشتراكية المتوجة Federación Nacional de Trabajadores de la Tierra (FNTT) في حزيران 1934م، وبناءً على أزمة الحكومة انضم إليها في تشرين أول عام 1934م ثلاثة وزراء من حزب جبهة اليمين الفاشية (CEDA) الذي شكل دعمًا، وزاد من قوة حكومة اليمين. ودفع هذا التطور قوى اليسار إلى النهوض في وجه (الخطر الفاشي) Faschistische Gefahr، وإنهارت على مستوى إسبانيا باستثناء إقليم أستوريان Asturien في الشمال، وفي هذا الإقليم ركزت نقابة عمال المناجم على المناهضة الثورية التي استمرت لأسابيع، حيث تمكن الجيش المكون أغلبه من الأفارقة؛ (أي من المستعمرات في أفريقيا، وكذلك الجيش الأجنبي Fremdenlegion تحت قيادة فرانسيكو فرانكو Francisco Franco وكان المكون الأساسي لهذا الجيش من مستعمرات إسبانيا في أمريكا الجنوبية وأفريقيا) القضاء على نشاطها (Schmidt, 2005, 405).

كردة فعل نجحت قوى اليسار (اللجان الثورية) بالسيطرة على البلديات ونظمت إدارتها، وشكلت قوات شعبية (ميليشيا)، وجرى احتلال دوائر الشرطة والإدارة العامة. وبعدها بدأت مرحلة الاضطهاد للعمال Rpression؛ بحيث جرى اعتقال 30.000 عامل، وقُتل العديد، وعذب البعض الآخر، واستمرت الملاحقات (Schmidt, 2005, 405).

وبناءً على تطور الأحداث الداخلية تبلورت ثنائية القطبية على مستوى القوى الشعبية المنظمة، وبخصوص علاقة الكنيسة بالدولة، فقد استمرت عملية تضيق صلاحياتها طبقاً للمادة 26 من الدستور بعدم التدخل في شؤون الدولة. وصدرت قرارات تخص التعليم، وشملت إلغاء التربية الدينية في المدارس، وعلى معلمي الصفوف الأساسية إكمال تعليمهم الجامعي. وفي السياق ذاته تضمنت المادة الثالثة من الدستور الإسباني ولأول مرة في تاريخ إسبانيا "أن الدولة ليس لها دين" (Schmidt, 2005, 406).

جرى إلغاء الامتيازات الضريبية على أملاك الكنيسة، ورُفضت نشاطات الكنيسة في التعليم والصناعة والتجارة، ومنذ عام 1932م تم حلّ (تنظيم اليسوعية) وأغلقت مدارسها كلها، ومنذ عام 1934م ألغيت كافة نشاطات الكنيسة التعليمية. وكذلك ألغيت صلاحيات النشاط الاجتماعي للكنيسة، مثل: الطلاق، والزواج، وإبعاد كل الشعارات الدينية من مباني المؤسسات، الأمر الذي اعتبرته قوى اليمين عدوان الجمهورية ضد الوطن وضد الكنيسة وضد الأسرة (Schmidt, 2005, 406).

استمرت القوى اليمينية بالتصدي ومقاومة فكرة اللامركزية لدى القومية الباسكية، والقومية الكتالانية، وأصررت على رفض مبدأ الحكم الذاتي Autonomie، وأصررت على موقفها التقليدي في المحافظة على الدولة اللامركزية. وقد شارك الجيش وخاصة أغلب الضباط الذين وقفوا في وجه كل من ينادي بالحكم الذاتي، باستثناء الضباط أبناء الإقليمين (Schmidt, 2005, 406).

بعد استلام التحالف الحزبي اليميني CEDA الحكومة المركزية في مدريد، نودي بدولة كتالانیا على أساس المبدأ السياسي الفيدرالي، مع جمهورية إسبانيا، وطالبت الحكومة المركزية كافة القوى اليسارية الإسبانية تثبيت حكومة انتقالية في برشلونة عاصمة كتالانیا (Schmidt, 2005, 407).

بعد الإعلان عن هذه المبادرة، جرى إنجاز دستور إقليم كتالانیا عام 1936م، وبعده دستور إقليم الباسك. وبعد اندلاع الحرب الأهلية في تشرين أول عام 1936م أصبح الدستور ساري المفعول. وحافظت القوى السياسية على تناقضاتها في محورين، الأول: الملكي اليميني المحافظ مع رجال الدين، والثاني: قوى اليسار التي نادى بالإصلاح والحكم الذاتي (Schmidt, 2005, 408; Macher, 2002, 20).

نجحت حكومة الوسط اليميني بوقف عملية إصلاح الجيش منذ عام 1933م، وتمكن وزير الحربية قيل روبليس Gil Robles تسليم قيادات المناصب الرئيسية بعد أحداث 1934م إلى الضباط المعادين للنظام الجمهوري. فتسلم قيادة الجيش الإسباني في المغرب الجنرال مولا Mola، وتسلم الجنرال فرانكو رئاسة الأركان (Schmidt, 2005, 409). ومن خلال هذا الموقع القيادي بدأ فرانكو تحضير الجيش للنهوض بدور أساسي في المؤسسات لاحقاً. فقد دعم الضباط الكبار المناهضين للجمهورية الضباط من الرتب المتوسطة والصغيرة؛ من خلال تشكيل (اتحاد الجيش الإسباني Union Militar Espanol (NME)، ونسجت علاقات مع القوى اليمينية المحافظة في الساحة السياسية. وقاد الضباط من أمثال الجنرال مولا، والجنرال سانخورو، والجنرال غوديد Goded، وأخيراً الجنرال فرانكو المبادرة في تأسيس UME ودعمها (Schmidt, 2005, 410).

ألغت حكومة الوسط - اليميني مبادرة الإصلاح الزراعي بعد عام 1935م، وعرفت هذه السياسة بـ (إصلاح الإصلاح) Reform der Reform، وكانت الحكومة السابقة سباقة في توزيع الأراضي على العمال الزراعيين، ووطنت 110.000 عامل زراعي كمزارعين على أراضي بلغت مساحتها 500.000 هكتار، ووفرت هذه الإجراءات فرص عمل جديدة لكثير من العمال العاطلين عن العمل، وامتلاكهم مزارع شخصية من قبل الدولة (Schmidt, 2005, 412).

وفي مجال الشؤون الاقتصادية والمالية عانت الحياة الاقتصادية من تداخل عوامل عدم الاستقرار على مستوى إسبانيا، والتغيير السياسي ومحاولاته السريعة في تقديم مبادرات القوانين الاقتصادية، وضعف وحدة النقد ببيزيتة Pesete، وتراجع قيمتها الشرائية، وازدياد حجم الديون، وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية Weltwirtschaftskrise على الاقتصاد الإسباني، لا سيما تراجع التجارة الخارجية أثر بمجملة سلبياً على حركة النمو الاقتصادي، وسبب هروب رأس المال إلى الخارج Kapitalflucht (Schmidt, 2005, 413).

خلال السنوات 1931-1936 قبل اندلاع الحرب الأهلية ارتفعت الديون الخارجية، وتضاعفت البطالة بحيث فاقت 800.000 عاطل عن العمل. وشكلت هذه العوامل مجتمعة صعوبات أثقلت كاهل الحكومات، وأصابها ما أصاب بعض الدول الأوروبية مثل: ألمانيا مع فارق الظروف المتعلقة بالحرب العالمية الأولى، وأثارها على ألمانيا اقتصادياً وسياسياً. وأثرت هذه الأوضاع الاقتصادية على نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1936م، بحيث فازت الجبهة الشعبية عندما حصلت على 257 مقعداً، بينما لم تحصل قوى اليمين المحافظ سوى 139 مقعداً، وقوى الوسط 57 مقعداً من مجموع 453 مقعداً (Schmidt, 2005, 415).

الحرب الأهلية

داهمت إسبانيا موجة من العنف السياسي في العام 1936م، وبدأت عمليات الاغتيالات السياسية بحيث وصلت خلال الأشهر من شباط حتى تموز 1936م إلى 250 عملية اغتيال سياسي. وبناء على هذه الأحداث التحقت قوى الشباب منظمة الميليشيا الإسبانية Falange Espanola وكانت هذه الكتائب بقيادة الدكتاتور Jose Antonio Primo de Rivera منذ 1933م، وتطور نشاط هذه المنظمة بعد توحيدها مع منظمة شبابية فاشية (النخبة القومية التضامنية للهجوم Juntas de Ofensiva Nacional Sindicalista (JONS) التي كانت معجبة بنظام هتلر في ألمانيا، واعتبرته نموذجاً وقوة لها (Macher, 2002, 24; Schmidt, 2005, 416).

تعاونت هذه المنظمة مع القوى السياسية المؤيدة للملكية المقيدة بشخصية الملك ألفونسو الثالث عشر المعروفة بإسم

(Renovacion Espanola)، وفي إطار نظرية مركز تنظيم الكنائس وهيكل البناء التنظيمي تمت تصفية الأصوات والأجنحة اليسارية المعارضة للنظام الرأسمالي، وتحققت سيطرة القوميين الإسبان والكنائس على تنظيم الكنائس، وكذلك أيدت الكنيسة الكاثوليكية في إسبانيا نظام فرانكو منذ الحرب الأهلية، وساهمت فيها، واستمرت في تأييد نظام فرانكو بدون أي شروط، وبناءً عليه تبلور مصطلح الكاثوليكية القومية (Nationalcatholicism) (Macher, 2002, 22; Callahan, 2000, 501).

رغم مركزية التنظيم لم تتجح محاولة حزب الكنائس في التحالف الانتخابي مع أحزاب اليمين الأخرى، وعلى إثر عملية اغتيال قائد حزب الكنائس في آذار عام 1936م توقف الحزب عن النشاط (Schmidt, 2005, 416)، ومنذ ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية، وتراجع مواقع اليمين بدأت بعض العناصر العسكرية القيادية، وخاصة الجنرالات بالتخطيط لانقلاب عسكري، ومن هؤلاء الجنرالات: Franco, Mola, Goded, Sanjurjo. وبعدها أبعاد الجنرال فرانكو إلى جزر الكناري الواقعة إلى السواحل الغربية من المغرب العربي. وبعد اغتيال أحد الشخصيات العسكرية كالفو سوتيلو بتاريخ 13 / 7 / 1936م لصلووعه في حادثة اغتيال أحد الضباط اليساريين، ظهر الانقسام على المستوى الشعبي إلى فريقين متصارعين عسكرياً، هما: الجبهة الشعبية اليسارية، والجبهة القومية اليمينية.

اعتبر المؤرخ الألماني Peer Schmidt أن فشل الانقلاب العسكري خلق حالة الخوف من نجاح الجمهورية، لا سيما أن هدف الانقلاب إلغاء السياسة الإصلاحية وبرامجها الاقتصادية (Schmidt, 2005, 416).

لقد أرادت قوى اليسار بتحالفها -رغم اختلافها العقائدي، وتنوع مكوناتها- تحقيق هدف سياسي بتحقيق الدولة الإسبانية الديمقراطية المدنية العلمانية الفيدرالية، على أساس العدالة الاجتماعية. ورفض هذا المشروع برمته من قوى اليمين، وكبار الملاكين الزراعيين، والكنيسة، والجيش، وأخذت الأحداث تتسارع باتجاه المجابهة العسكرية، وبدأت تتسلم إرساليات الدعم من قبل ألمانيا وإيطاليا منذ تموز 1936م، وتسليح الكنائس منذ 30 / 9 / 1936م، وكان هدف ألمانيا الاستراتيجي الإختراق إلى البحر المتوسط عبر إسبانيا وموانئها؛ حتى تتمكن من خلخلة التواجد الاستراتيجي البريطاني والفرنسي (مايرينغ، 2003، 43)، وقد شارك الجيش الألماني في بداية التمرد العسكري 18 / 7 / 1936م وحتى نهايته بتاريخ 1 / 4 / 1939م (Macher, 2002, 10).

فمن المفيد توضيح الدافع الأساسي للنظامين في ألمانيا وإيطاليا بوقوفهم ودعمهم الرسمي لجبهة قوى اليمين؛ حتى تتصدى لجبهة اليسار الإسباني، المدعوم من الاتحاد السوفياتي، والجبهة الوطنية الفرنسية التي شكلت الحكومة برئاسة ليون بلوم Leon Blum الذي أزعج سياسة الاتفاق الألماني الإيطالي (Thamer, 2000, 37). وأتاح اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية فرصة كبيرة للحليفين الألماني والإيطالي للتحرك السريع سياسياً وعسكرياً (Thamer, 2000, 37).

اعتبر المؤرخ الألماني هانز أولريخ ثامر Hans Ulrich Thamer بأن الحرب الأهلية الإسبانية جرى تداولها منذ البداية، جراء التدخل الفرنسي والروسي إلى جانب قوى اليسار الإسباني، وبالمقابل دعمت ألمانيا النازية وإيطاليا جبهة اليمين الإسبانية منذ قرار هتلر بتاريخ 25 / 7 / 1936م القاضي بدعم الجنرال فرانكو (Thamer, 2000, 38).

يؤكد المؤرخ الإنكليزي الشهير ماريوت Marriott إلى التزام السياسة البريطانية بمبدأ عدم التدخل في الحرب الأهلية الإسبانية، حيث يقول:

"...Great Britain in a Policy of non-intervention. The republican party in Spain was actively supported by Soviet Russia; the nationalist party, Led by General Franco, leant heavily on the help lavishly provided by Italy and in less degree by Germany. The French Communists sent all the help they could to the Spanish republicans, who had the entire sympathy also of the English Socialists" (Marriott, 1948, 544).

في الأول من تشرين الأول من العام 1936م تسلم الجنرال فرانكو رئاسة هيئة أركان الجيش الإسباني، وبنفس الوقت جمع منصب رئيس الوزراء ورئيس الدولة (Macher, 2002, 21; Schmidt, 2005, 417)، نشأ الجنرال فرانسيسكو فرانكو في مدينة الفيرول Elferrol من طبقة برجوازية صغيرة، وخلال عام 1937م توالى انتصارات قوات الجنرال فرانكو، وسقطت أقاليم الشمال واحداً تلو الآخر، فمن إقليم الباسك الي سقط بتاريخ 19 / 6 / 1937م واحتلال الجيش برشلونه عاصمة إقليم الكتلون بتاريخ 26 / 1 / 1939م. وبتاريخ 9 / 2 / 1939م صدر قانون المسؤوليات السياسية، وبعدها اعترفت بريطانيا وفرنسا بقيادة فرانكو الشرعية للدولة الإسبانية، الأمر الذي هباً الأساس لانضمام فرانكو إلى الحلف المعادي للشيوعية بتاريخ 27 / 3 / 1939م، وفي اليوم التالي احتلت قواته العاصمة مدريد، وفي 31 / 3 / 1939م أعلنت نهاية الحرب الأهلية التي قضت على طموح الشعب الإسباني بكل

مكوناته في دولة الديمقراطية (Schmidt, 2005, 418).

وفي نهاية عام 1939م قرر الجنرال فرانكو تنظيم عرض عسكري احتفالاً بانتصار الوطني، وتوحدت دولة إسبانيا في حكومة واحدة وجيش واحد، وعاصمة واحدة، ونقد واحد (بيزيتا)، وكتب شعارات على قوس النصر (فرانكو فرانكو Victor)، وعبر الناس عن التفافهم حول فرانكو؛ لأنه المنقذ لهم، وغيّر اسم المدينة El Ferrol del Caudillo، واستمرت سياسة فرانكو برفض البرلمانية والليبرالية (Schmidt, 2005, 417; Whealey, 1989, 51; Eisenwein & Shubert, 1995, 71).

تطورت منظمة الكتائب بعد إقرارها كحركة سياسية على نحو رسمي، وأخذت تنمو بالكم والنوع بعد عملها العلني بين أوساط الشباب، وأصبح اسمها الرسمي: "كتائب إسبانيا التقليدية كنخبة هجومية قومية تضامنية" "Falange Espanola" "Traditionalista y de las Juntas de Ofensiva Nacional-Sindicalista (FET de las JONS)". وأفردت الكتائب تنظيمًا خاصًا للنساء كفرع مستقل، والجبهة الشبابية، والتنظيم الطلابي، ومنظمات نقابية تلك التي شكلت مجموعها حاضنة سياسية وصل عدد أعضائها في العام 1939م ما يقارب 650.000 عضو من الجنسين (Schmidt, 2005, 448).

أصبح شبابها يرتدون زيًا شبه موحد (القميص الأزرق)، ووصل عددهم الكلي إلى 942.000 عضو عام 1942م، وأطلقت على نفسها اسم (حركة Movimiento). وتجدر الإشارة إلى الدور الرئيسي الذي لعبه الرعيل الأول من المؤسسين لحركة الكتائب، الذين عرفوا بأصحاب (القمصان القديمة Gamisas Viejas) (Schmidt, 2005, 448). ومن بين أعضاء المجلس القومي في قيادة حركة الكتائب كان أعضاء ملكيين، علمًا بأن الكتائب منذ البداية كانت ضد الملكية.

فرانيسكو عسكريًا سياسيًا رئيسًا

ولد فرانيسكو فرانكو في فيرول El Ferrol أحد الموانئ الرئيسية للبحرية الإسبانية، في شمال غرب إسبانيا بتاريخ 4/ 2/ 1892م من عائلة عسكرية، دخل أكاديمية المشاة العسكرية، وخدم في المغرب، وأبلى هناك بلاءً حسنًا في خدمة سياسة الاستعمار، وترقى بسرعة إلى رتبة جنرال عام 1925م، وهو بعمر 33 سنة، وكان من الضباط المحافظين اليمينيين، المتعصبين كاثوليكيًا، الذين حفظوا الآثار النفسية لهزيمة الإسبان أمام الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكوبية 1898م. وآمن بالفكر المحافظ القومي الكاثوليكي، وأصبح عام 1928م عميدًا للأكاديمية العسكرية في مدينة سرقسطه (ثاراغوثا)، وبعد انهيار حكم الملك ألفونس الثالث عشر وخروجه من إيطاليا بتاريخ 14/ 4/ 1931م وإعلان الجمهورية عُزل عن إدارة الأكاديمية بحكم تأييده للملكية، وأُرسل بمهمة عسكرية إلى قيادة الجيش الإسباني في المغرب. ولمع نجمه خلال الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939م داخل صفوف الضباط والجيش، ومجموعات المحافظين المتطرفين ضد الاشتراكية والشيوعية، وقاد مع الجنرالات التمرد العسكري في 18/ 7/ 1936م (جريدة El Pais، 19/ 11/ 2000). ونجح في كسب رجال الكنيسة الكاثوليكية ومؤيديها، وأصبح عام 1939م الرجل الأول عسكريًا وسياسيًا، وترأس الدولة الإسبانية حتى وفاته.

زادت أهمية فرانكو بعد التقارب مع النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وساهم في غزو الاتحاد السوفياتي عسكريًا إلى جانب الجيش الألماني. لقد استمد الجنرال شرعية حكمه لجمهورية إسبانيا بناءً على انتصاره في الحرب الأهلية، وثبت سلطته من خلال محاولاته التي مارسها بالظلم والقسوة والملاحقات بعد سني الحرب، وكانت دعامة الأساسية للقوات المسلحة التي حققت له منصبًا قياديًا منذ 1937م، وكذلك من خلال تقليد الضباط المناصب الرئيسية في الإدارة والحكم (Bernecker, 1988, 66-67; Macher, 2002, 15).

تطورت عملية تنظيم القوى اليمينية والملكية في حزب الوحدة الكتائب الإسباني التقليدي Falange Espanola Tradicionalista y de las Juntas de Ofensiva Nacional Sindicalista، ومختصرها (FET y de las JONS) التي نجحت في مثل هذه النقلة النوعية لنشاط الكتائب الفاشية في حزب واحد للدولة (Brooker, 1995, 141).

تشير بعض الدراسات التاريخية الإنكليزية إلى الابتعاد عن وصف نظام فرانكو بالديكتاتورية الفاشية، وتبريرها في ذلك غياب الأيديولوجية الموحدة في تعبئة وتجنيد الجماهير (Richards, 1998, 147). وتؤكد الباحثة الإسبانية جوان دي آينا Juane da Ayena Emma الصعوبات التي عانت منها إسبانيا بعد الحرب الأهلية، وعزل إسبانيا عن العالم الخارجي، والاعتماد على الاقتصاد الزراعي الذي أدى إلى سياسة التقشف، وبالأخص في قطاع البترول والكهرباء (Juaneda, 2004, 4).

بعد الحرب العالمية الثانية، وهزيمة قوى النازية والفاشية، وانتصار الديمقراطية الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، عانت إسبانيا من العزلة، حتى أن اتباع الملكية من اليمين المحافظ حاولوا إنهاء دور فرانكو، ونادوا بعودة الملكية. ونجح في تثبيت حكمه لدولة إسبانيا كرأس الدولة، ورئيس الحكومة، واعتمد على الجنرال -رفيق دريه- بلانكو، ككتائب رئيس الوزراء،

وأحياناً نائباً لفرانكو، وبناءً على التناغم المزدوج فكرياً، ودينيّاً، وعسكريّاً، وإيماناً بإسبانيا بُنيت قوة فرانكو في الدولة الإسبانية من العام 1939م وحتى اغتيال الشخص الثاني الجنرال رئيس الوزراء بلانكو عام 1973م. ويعود مرد ذلك إلى أهمية إسبانيا الاستراتيجية، التي تنامت مع بداية الحرب الباردة للمعسكر الغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما أن فرانكو كان يطمح في الحصول على الاعتراف الدولي في دولته؛ بغية إخراجها من العزلة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أيلول من العام 1953م وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية القواعد العسكرية على الأراضي الإسبانية، مقابل تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية. وتنوعت القواعد طبقاً للحاجة الماسة من المخططات العسكرية الأمريكية، مثل: القواعد الجوية لاستقبال الطائرات الأمريكية المقاتلة والناقلات، وقواعد بحرية للغواصات النووية والبارجات الحربية. وبذات السياق أدت خطوة الفاتيكان بإعادة العلاقات مع فرانكو تمهيداً للاعتراف بالدور الإسباني في السياسة الدولية الجديدة (Brenecker, 1998, 100).

كان الأعضاء القدماء لحركة الكتائب يطمحون لتحقيق الأهداف السياسية والمثل العليا؛ من خلال التضامن القومي Nacional Syndicalista ولم يتحقق هذا الطموح بحكم الموقف الذي عُرف عن الجنرال فرانكو بقطع الطريق على هذه الحركة. ولم تتمكن الكتائب من الحصول على مناصب عليا في دولة فرانكو أكثر من 5%، حتى يضمن الجنرال سيطرته على الميليشيا (Macher, 2002, 22; Schmidt, 2005, 449).

بالمقابل ركزت سياسة نظام فرانكو على المؤمنين بالكاثوليكية؛ أي على كنيسة الدولة والجيش التي التزمت موقف الحذر من حركة الكتائب. ومن هنا بدأ يظهر تعزيز دور الجيش في نظام فرانكو من خلال تنصيب القيادات العسكرية العليا في قيادات المؤسسات المهمة في الدولة. وتجدر الإشارة إلى أنه تسلم في عهد فرانكو 33 زيراً من أصول عسكرية من مجموع 113 وزيراً. برز من لجيش الرجل الثاني، والرفيق المخلص للجنرال فرانكو، وهو الجنرال البحري لويس كاريو بلانكو Marinegeneral Luis Carrero Blanco (Macher, 2002, 22; Schmidt, 2005, 450).

ومن المفيد الإشارة إلى تكلفة الدفاع مقارنة بالميزانية العامة للدولة الإسبانية في عهد فرانكو؛ إذ بلغت رواتب الجيش 80% من ميزانية الدفاع، وبالأخص المرتبات العسكرية العليا على حساب قوة التسليح العسكري. وفي إطار الحرب الباردة تراجعت عملية تسليح الجيش، وظهرت للعيان على نحو واضح بالمستوى المتخلف عن الجيوش في أوروبا الغربية. واهتم فرانكو بخفض ميزانية القوات المسلحة تدريجياً، حيث تراجعت نفقاتها إلى 30% عام 1950م، ووصلت إلى 13% عام 1975م من ميزانية الدولة (Schmidt, 2005, 450).

خلال الحرب العالمية الثانية في عام 1941م توفي الملك ألفونسو في روما، وكان موقف فرانكو معارضاً لإعادة النظام الملكي إلى إسبانيا، ورغم محاولات مؤيدي الملكية في الدولة والجيش المتكررة، التي دعت إلى ترميم وتحديث الملكية، وطالبت بالمناداة بابن الملك الراحل ألفونسو، وهو دون خوان Don Juan، وهو والد الملك خوان كارلوس Juan Carlos. وطالب دون خوان من منفاه بإعادة الملكية عبر الرسائل إلى فرانكو، الذي بدوره أصر على الرفض بشدة لفكرة إعادة الملكية، وفي أي وقت، واتهمها بالفشل خلال فترة حكمها خلال 150 سنة (Schmidt, 2005, 451).

بناءً على هذا الموقف المتشدد من قبل فرانكو، قرر الأمير ألبريوني Juan de Borbon الانتقال من روما إلى منطقة إيستوريل Estoril البرتغالية؛ لقربها من إسبانيا، وسهولة التواصل مع المجموعات المؤيدة للملكية، على أمل تركيز الضغط على الدولة الإسبانية، ولم توفق مساعيه في تحقيق أي تحالف بين القوى المؤيدة للملكية، وهكذا نجح فرانكو في أهدافه المعارضة لعودة الملكية (Schmidt, 2005, 451).

ولكنه حفظ خط الرجعة عندما ثبتت ولاية العرش لنظام الدولة الإسبانية الملكي عام 1947م، وتركها مبهمه من حيث تسمية شخصية معينة، وبلا تحديد زمني. وأظهرت نتيجة الاستفتاء الشعبي Referendum الذي أجرته الحكومة الإسبانية، وفاز اقتراح العودة للملكية بنتيجة إيجابية 93%. وفي عام 1948م عقد فرانكو لقاءً مع دون خوان واتفقا على ولاية العرش لابنه خوان كارلوس، وكان في العاشرة من عمره، واتفقا على أن يعود إلى وطنه إسبانيا ليعيش فيها، وينفس العام عاد وترى وتعلم ونشأ فيها (Schmidt, 2005, 452).

لقد تأثرت السياسة الإسبانية بالدولة الألمانية النازية منذ استلام هتلر السلطة في 30/1/1933 - 30/4/1945م (Al Shannaq, 1995, 2494) وفي 23/10/1940م جرت مباحثات مباشرة بين فرانكو وهتلر؛ بهدف تعميق العلاقات الثنائية على أساس خدمة المصالح المشتركة، بحكم الصراع العسكري الألماني البريطاني، والصراع الإسباني البريطاني على منطقة جبل طارق المحتلة من بريطانيا منذ عام 1704م، وأيد هتلر حق إسبانيا فيها؛ من أجل تحريرها وعودتها إلى إسبانيا. أعرب فرانكو عن تأييده

ودعمه لدول المحور في الحرب، وكان هدف الألمان الاستراتيجي من هذا التعاون التوصل العسكري إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، بحكم أن ألمانيا قارية، ولا يوجد لها مستعمرات كما لبريطانيا وفرنسا على البحر الأبيض المتوسط، وبحكم الموقع الاستراتيجي لقناة السويس (مايرينغ، 2003، 43-44).

كذلك الدور الألماني الإيطالي بعد (ميثاق الفولاذ) المعقود بتاريخ 22 / 5 / 1939م، الذي أشار إلى الهدف الاستراتيجي تجاه البحر الأبيض المتوسط، ومن خلاله نحو شرق البحر الأبيض المتوسط المناهض للهيمنة البريطانية الفرنسية، ولذلك دعمت سياسة ألمانيا مسعى الدولة الإسبانية في استرداد جبل طارق (كايبخا، 2003، 73-74).

بناءً على هذه السياسة استقبلت موانئ إسبانيا الغواصات الألمانية للتموين والصيانة، وشكل التواجد العسكري الألماني في إسبانيا قوة معتبرة، وبالمقابل شحنت إسبانيا حتى عام 1944م، وبتزايد مستمر مواد كيميائية مهمة لألمانيا، مثل: "Wolfarm tungsten" وبكميات هائلة إلى ألمانيا. وعندما أعلن هتلر الحرب على الاتحاد السوفياتي في حزيران 1941م، التي أطلق عليها عملية بربروسا، التي تمكنت من دخول البر الروسي بعد ستة أيام، شكل فرانكو قوات عسكرية من الكتائب (القمصان الزرقاء) حوالي 18.000 مقاتل، وأرسلهم إلى الجبهة الألمانية الروسية؛ لمحاربة الاتحاد السوفياتي، وجمعهم قاسم مشترك عداؤهم للشيوعية (Schmidt, 2005, 453).

إلا أن مجريات الحرب وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب لجانب دول الحلفاء منذ 1942م، وتطورات الحرب على الساحة الأوروبية أثرت على موقف فرانكو، وأخذ يتوجه نحو دول الحلفاء الغربيين. وعندما انتهت الحرب الأهلية في إسبانيا عام 1939م، وجدت نفسها الدولة الإسبانية سياسياً، واجتماعياً منقسمة، واقتصادياً محطمة، وفي مواقع الدمار ما يقارب 300.000 قتيل سقطوا، وبقدرهم اضطروا للهجرة خارج الوطن. وبحكم التعاون مع دول المحور وقربها الأيديولوجي من النازية بقيت إسبانيا معزولة في مجال السياسة الخارجية. ولم تحص إسبانيا -بناءً على بنية النظام السياسي الدكتاتوري- على قسط من مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا المنتصرة والمهزومة ضمن مشروع مارشال Marshall Plan المخصص لإعادة إعمار أوروبا الغربية، ويمكن تلخيص عهد فرانكو إلى ثلاث مراحل هي:

الأولى من 1939-1959م، حيث عرفت هذه المرحلة بالرحلة الزرقاء، نسبةً إلى الزي الرسمي لميليشيات الكتائب، واستمرت مرحلة الحزب الواحد في سياسة الدكتاتورية، واضطهاد قوى المعارضة، وتشبيد الهيكل الدكتاتوري في مؤسسات الدولة من قبل العسكر، ورافقتها أوضاع اقتصادية مأساوية، واجتماعية شكل الفقر المدقع رمزاً لها das Sozioökonomische، ويعدها تحقق نجاح سياسة الحماية الاقتصادية (Brooker, 1995, 141; Macher, 2002, 15). وخلال هذه المرحلة بدأت إسبانيا تعود بممثلياتها الدبلوماسية إلى أوروبا (Al Shannag, 1996, 196).

الثانية من 1959-1969م، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة التكنوقراط؛ أي وضع صناعة القرارات بيد أصحاب الخبرات العلمية والتقنية الدسنة، التي نجحت في فتح أبواب إسبانيا أمام السياحة الجماهيرية، وأمام مواطني الدول الأوروبية الصناعية مثل: ألمانيا، والنمسا، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، تلك السياسة الاقتصادية التي حققت نجاحاً باهراً في الستينيات من القرن العشرين، وساهمت في جلب الاستثمارات السياحية العملاقة، وبالأخص بناء المنتجعات السياحية والفنادق الكبيرة. وشكلت النهضة العمرانية، والنشاط السياحي تخفيض البطالة، وفتحت هذه المرحلة أمام العمالة الإسبانية الأبواب إلى الدول الصناعية الأوروبية الغربية؛ لحاجتها الضرورية للعمالة الإسبانية ذات المهارات الفنية، وأهمها ألمانيا الاتحادية.

الثالثة من 1969-1975م: لقد حددت هذه المرحلة معالم نهاية النظام الديكتاتوري بعد اغتيال رفيق درب الجنرال فرانكو، والموثوق به على نحو مطلق الجنرال لويس كاريرو بلانكو من قبل منظمة تحرير إقليم الباسك (Euskadita Askatasuna (ETA) في عام 1973م التي هزت نظام فرانكو، وإضافة لذلك تبلورت الاختلافات الجوهرية في تحديد اتجاهات السياسة الإسبانية بين النخبة Elite الفرانكوية (Schmidt, 2005, 445).

يعود تنظيم تحرير إقليم الباسك إلى مجموعة من الشباب في عام 1959م، التي ناهضت سياسة الحزب الباسكي الوطني البرجوازي. ومع تطور أحداث العالم في نهاية الستينيات، مثل: الصورة الشبابية لأوروبا الغربية المناهضة للحرب الفيتنامية، وانتشار الفكر التحرري. وعلى نحو مختلف نوعاً ما، ظهرت بوادر التحرك الوطني لدى الكتلان، التي أبرزت الوعي الوطني الإقليمي، الذي بدوره ركز على مجال الإبداع الثقافي Katalanism، ونجحت سياسى فرانكو الخارجية منذ بداية 1950م عندما تم التبادل الدبلوماسي مع بريطانيا، وبعدها فتحت ألمانيا الاتحادية بعد تأسيس وزارة الخارجية الألمانية، وتسلم المستشار الألماني حقيبتها سنة 1951م؛ حيث جرى افتتاح أول سفارة لها في إسبانيا (الشناق، 2011، 75).

أخذت سياسة فرانكو تعمق نهجها مع الدول الأوروبية الغربية، واستقطبت الجيش الأمريكي لبناء قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي الإسبانية، وحقت دخلاً مالياً بالعملة الصعبة (الدولار) مقابلها في 9/9/1953م (Juaneda Emma, 2004, 9). من خلال هذا التقارب السريع مع الغرب، تم قبول إسبانيا بتاريخ 15/12/1955م في هيئة الأمم المتحدة (Schmidt, 2005, 5200). وساهمت زيارة رئيس الولايات المتحدة د. وايت إيزنهاور D. Wight Eisenhower بتاريخ 21-23/12/1959م إلى إسبانيا في تعزيز العلاقات الإسبانية مع المعسكر الغربي، ضمن إطار الحرب الباردة، وأسست لفتح طريق ضم إسبانيا إلى معاهدة حلف شمال الأطلسي (Schmidt, 2005, 458). اعتبر فرانكو هذا الانفتاح الأمريكي على الدور الإسباني بأنه الآن قد ربح الحرب الأهلية، وبدأت عملية التوجه الاستثماري الأجنبي إلى إسبانيا، الأمر الذي وفر لها احتياطياً مهماً من الأموال الصعبة. وبعدها سجل النمو الاقتصادي العام 5%، وارتفع دخل الفرد إلى 30%، وبناءً على ذلك توقفت الحكومة عن صرف بطاقات دعم الغذاء الأساسي، مثل: الحمص، البطاطا، الأرز، الخبز، اللحم، والبيض؛ لأنها أصبحت متاحة للجميع (Juaneda Emma, 2004, 4; Schmidt, 2005, 450). في منتصف الخمسينيات استعادت الكنيسة الكاثوليكية امتيازات اقتصادية وامتيازات قانونية، وتأكيداً على أن تبقى الكاثوليكية دين الدولة، وامتلكت صلاحيات الزواج لوحدها (Schmidt, 2005, 457). واهتمت الباحثة الإسبانية جوانيدا إما Juaneda Emma بربد عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا إلى التطور التاريخي؛ اعتماداً على الإطار الاقتصادي، والانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. واعتبرت التطور الاقتصادي في النظام الدكتاتوري دفع إلى التغيير السياسي الاقتصادي، أي نظام ملكي برلماني، وكذلك من الهوية الواحدة إلى التعددية، ومن الانعزالية إلى الانفتاح العالمي والانضمام إلى المجموعة الأوروبية لاحقاً، وتقوية العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية (Juaneda Emma, 2004, 3-4).

عودة الملكية الشرعية 1969م

بدأ رئيس الوزراء لويس بلانكو L. Blanco التفكير جدياً بإعادة الملكية إلى إسبانيا، كنظام سياسي يراعي التطور الحضاري والسياسي على الصعيد الأوروبي والعالمي. وبناءً على ذلك عرض مسألة ولاية العهد من خلال استفتاء شعبي في تشرين أول من العام 1968م، بعد أن ضمن رسمياً تنازل خوان دي بربون Juan de Borbon ابن الملك ألفونس الثالث عشر Alfons XIII عن حقوقه لصالح ابنه الذي تربى في إسبانيا، وكان ابنه خوان كارلوس Juan Carlos أمير إسبانيا Principe de Espana، والمعروف بأسلوبه المتحرر، وكثيراً ما عبّر عن قناعته بأنه يريد أن يكون ملك لكل الإسبان.

وفي 22/7/1969م أعلن فرانكو تنصيب أمير إسبانيا خوان كارلوس (Schmidt, 2005, 474)، وبهذه الخطوة أسس فرانكو الملكية مجدداً، وأدى الأمير خوان كارلوس اليمين على القانون الأساسي الذي أقره فرانكو (Juaneda Emma, 2004, 8). بدأت موجة من العمل الإرهابي منذ عام 1968 يعم إسبانيا ضد رجال الأمن وغيرهم، ومنذ 1970م بدأ مسلسل العمليات الإجرامية من قبل منظمة تحرير الباسك ETA. وتم اعتقال الكثير من عناصرها في السجون، ومن قياداتها 16 شخصاً، حُكم منهم 6 أشخاص بالإعدام، الأمر الذي أثار ضجة إعلامية معارضة في الداخل والخارج.

تحركت منظمات حقوق الإنسان واليسار والمحامين الليبراليين، والمتقنين، والفنانين، والعلماء في عقد الندوات العلنية ضد حكم الإعدام. وتدخلت أوساط من أوروبا وغيرها معارضة لحكم الإعدام مثل: الحكومات الأوروبية، وكذلك البابا شخصياً، الذي انضم إلى معارضة تنفيذ حكم الإعدام بنجاح، وأهم ردة فعل للحكومات الأوروبية ضد سياسة الإعدام اتفاقية تفصيلية للاقتصاد الإسباني مع دول السوق الأوروبية المشتركة، التي حركت رئيس الدولة للتجاوب مع طلب أوروبا بوقف الإعدام (Schmidt, 2005, 474). لتوضيح عوامل التأثير الخارجي، وخاصة الدول الأوروبية الفاعلة في السوق الأوروبية المشتركة، نرى نموذجاً منها، من خلال ورقة الضغط على الحكومة الإسبانية في مجال سوق العمل لمئات الآلاف من العمال الإسبان، الذين يبحثون عن فرصة عمل في ألمانيا وفرنسا وغيرها. ففي عام 1962م قدمت الحكومة الإسبانية طلباً للانضمام للسوق الأوروبية المشتركة كمشارك، وهي مرحلة أولية قبل طلب العضوية، وخلال الفترة من 1960-1975م بلغ عدد العائلات والعمال الإسبان الذين يعملون في دول أوروبا الغربية مليون على نحو رسمي، وعدد الذين دخلوا الدول الأوروبية بدون تأشيرة رسمية حوالي نصف مليون، يعمل في سويسرا 38%، وفي فرنسا 21%، وألمانيا الاتحادية 35% (Schmidt, 2005, 468; Juaneda Emma, 2004, 3). وبلغت تحويلاتهم المتواضعة عام 1960م حوالي 58 مليون دولار أمريكي، وفي عام 1975م تضاعفت مئات المرات بحيث وصلت إلى 3.4 مليار دولار أمريكي. وساهمت هذه التحويلات بتوفير العملة الصعبة الضرورية في سد قسط من الاستيراد من الخارج (Schmidt, 2005, 468;)

(Juaneda Emma, 2004, 8).

في عام 1973م بلغ عمر فرانكو 81 سنة، وعندما شعر بعمق تأثير قوى المعارضة المسلحة من أقاليم الباسك، والكتلان، وغيرها من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، عين رفيق دربه ونائبه الجنرال لويس كاريو بلانكو رئيساً للحكومة منذ بداية العام (Schmidt, 2005, 476). وبعد حرب تشرين 1973م بين الدولة المصرية والسورية من جانب ضد إسرائيل من جانب آخر، وارتفاع أسعار النفط بمبادرة من الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود عالمياً، التقى وزير الخارجية الأمريكية هنري كاسنجر Henry Kissinger بتاريخ 19/12/1973م مع رئيس الحكومة الإسبانية بلانكو، الذي اعتبر أزمة النفط في العالم كانت (مؤامرة ماسونية شيوعية (Kommunistisch Freimaurerisches Komplott)، استمرت السياسة الإسبانية ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل المغتصبة بالظلم والطغيان، ولم تعترف إلا بعد اعتراف مصر بدولة الاغتصاب، ولم تتجح كل محاولات الضغط على إسبانيا في عهد فرانكو، بل جاء الاعتراف خلال حكم حزب العمال الاشتراكي الإسباني من قبل حكومة فيليب غونزاليس ماركيز بتاريخ 17/1/1986م (ar.m.wikipedia.org).

وفي 20/12/1973م تعرض موكب رئيس الوزراء بلانكو إلى مؤامرة إرهابية بعد أداء الصلاة في الكنيسة في حي سلمنكا Salamanca في مدريد، أدت إلى قتله من خلال تفجير سيارته، وكان الانفجار شديد القوة بحيث ارتفعت السيارة إلى أعلى من صف المنازل المجاورة لموقع الانفجار، وسقطت في ساحة الكنيسة المجاورة، ونفذت العملية الإرهابية من قبل أفراد منظمة تحرير الباسك ETA، وفتحت هذه العملية الباب لتتضح صورة الصراعات بين مراكز القوى داخل النخبة المؤيدة لنظام فرانكو (Schmidt, 2005, 476).

دور الأحداث الإقليمية في إسبانيا

لقد أثرت ثورة الشباب الليبرالية التحررية اليسارية المعادية للحروب، التي انطلقت من فرنسا داخل أوروبا الغربية، ومعارضة العدوان الوحشي الأمريكي ضد الشعب الفيتنامي بعد 1968م. ونمو الحركة الشبابية التحررية المعارضة للحرب الأمريكية في فيتنام من قبل اليسار الطلابي، والأكاديميين، والفنانين في الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الأساسي لوسائل الإعلام دفع الحركات الطلابية والشبابية، والنقابية، والحزبية لتنظيم المعارضة السياسية ضد الأنظمة الدكتاتورية في أوروبا الغربية، وبالذات في الدولة المجاورة لإسبانيا (البرتغال) في 25/4/1974م، وحققت انتصاراً سياسياً أطاح بالنظام العسكري الدكتاتوري، التي عرفت بـ (ثورة القرنفل) (Schmidt, 2005, 477; ar.wikipedia.org).

انتقل لهيب ثورة الشباب إلى اليونان ضد الطغمة العسكرية التي جاءت بالانقلاب العسكري ضد الملكية اليونانية، التي سحبت اعترافها بدولة إسرائيل، ذلك الانقلاب الذي قاده الجنرال جورجوس بابا دوبودوس، الذي كان صديقاً لموشي دايان، 21/4/1967م، وأسقط حكم الملك قسطنطين الثاني. وحكم المجلس العسكري سبع سنوات، بحيث نجحت ثورة الشباب اليساري والليبرالي، والأحزاب الديمقراطية، والنقابات، وأرغمت المجلس العسكري على تسليم السلطة في اليونان بتاريخ 24/7/1974م (www.aljazeera.net; ar.wikipedia.org).

لقد انعكست آثار التغيير الإيجابية على الساحة السياسية الداخلية في إسبانيا، وبدأت حركة المعارضة في تحضير عملية تغيير النظام وإنهائه، وأكثر القوى الشعبية التي من أحداث البرتغال واليونان حزب العمال الاشتراكي Sozialistische Arbeiter Partei (Soaniens (PSOE)، والحركة الطلابية والنقابية (Schmidt, 2005, 477). ويمكن في السياق ذاته الإشارة إلى الدور البريطاني والفرنسي، والاتحاد السوفياتي التي دعمت الحركة الديمقراطية نحو الإطاحة بالنظام الدكتاتوري في مدريد.

نهاية حكم فرانكو

لقد بدأت الخلافات بين مراكز القوى في النظام السياسي الإسباني بعد مرض فرانكو بالباركنزون Parkinson، الذي اضطره للإسحاب التدريجي من مسؤوليات الحياة السياسية، وسلم نائب رئيس الجمهورية لويس كاريو بلانكو مهمة رئاسة الحكومة منذ 1967م، وحافظ فرانكو على منصبه كرئيس للدولة (Macher, 2002, 18). وفي تموز 1969م ثبت المجلس التشريعي تسمية الأمير البربوني خوان كارلوس كخليفة لفرانكو (Macher, 2002, 19)، ويمكن عدّ العملية الإرهابية التي نفذتها منظمة تحرير الباسك ETA في 20/12/1973م باغتيال بلانكو بداية نهاية مرحلة النظام الديكتاتوري. وفوراً خلف بلانكو في المنصبين كارلوس أرياس نافارو Carlos Arias Navarro (Macher, 2002, 18).

في إطار هذه المرحلة توفي فرانكو في 20 / 11 / 1975م، لتلتهب فوراً الصراعات بين مراكز قوى اليمين؛ إذ طالبت نخب سياسية في الإصلاح السياسي من أجل تحقيق التحول سياسياً واجتماعياً، الأمر الذي اعتبره بعض المؤرخين الإنكليز بالتحالف النخبوي كقاعدة أساسية لنجاح عملية التحول السلمي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية (Higley Richard, 1992, 47; Burton, 1992, 1-37; Richard, ed, 1992, 113).

نتيجة الاضطهاد والملاحقات المستمرة ضد القوى اليسارية وقوى المعارضة لجأت قياداتها وأعضاؤها البارزين إلى المهجر في فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية، والاحاد السوفييتي، وألمانيا الديمقراطية، مثل الحزب الشيوعي والعمال الاشتراكي وغيرها. وفي عام 1973م بلغ فرانكو من العمر 81 سنة، وقُلتْ همته في المشاركة في جلسات مجلس الوزراء، وبدأ يظهر أثر الفراغ الذي أحدثته غيابه عن جلسات مجلس الوزراء، وبناءً على هذه المستجدات بدأت الصراعات والتناقضات بين نخبة فرانكو، وشكّلت عاملاً مهماً في ضعف السلطة المركزية وانهيار النظام، وظهر تنامي دور العوائل في الاهتمام بمصالحها ونمو سلطتها داخل الدولة (Schmidt, 2005, 476).

ساهمت هذه الظاهرة في التحرك السياسي، ليس أولاً من الداخل، بل من خارج إسبانيا، ففي ضاحية من ضواحي باريس سوريسنس Suresnes تم انتخاب المحامي الشاب فيليب غونزاليس Felipe Gonzales كزعيم لحزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE) (Schmidt, 2005, 476)، وبهذا الإجماع انتهت حالة الإنقسام بين قيادات الحزب في المهجر، والاشتراكيين الذين يعيشون في إسبانيا. ومباشرة حققت هذه الخطوة في حزيران 1974م تهيئة الشروط لتشكيل الجبهة الديمقراطية Junta Democrática، وشاركت فيها اتجاهات سياسية مختلفة، بما فيها الاشتراكيون والشيوعيون إلى الحوار المشترك في أوضاع البلاد ومستقبلها. وخلال مرض فرانكو في صيف 1974م، وبلغ عمره 82 سنة استدعى الأمير ولي العهد الرسمي خوان كارلوس البربوني لاستلام السلطة كرئيس للبلاد لفترة محددة (Schmidt, 2005, 478).

بهذه الخطوة هيا فرانكو وهو على فراش المرض ولي العهد لممارسة الحكم في إدارة الشؤون الرسمية من أعلى منصب رسمي، وبنفس الوقت أرسلت رسالة رسمية للشعب، ولكل القوى السياسية في تحضيرهم للقائد الجديد. رافق مرض فرانكو أزمات داخلية مثل: تردي الاقتصاد الداخلي، وزيادة النشاط الإرهابي الداخلي، وتحديدًا عناصر منظمة الباسك ETA، الذين قتلوا في إقليم الباسك 11 عنصرًا من رجال الأمن مابين آذار وتشيرين أول من العام 1975م، وانعكس على إشعال لهيب التغيير في مدريد. وهنا لابد من الإشارة إلى دور الجرائد مثل: El Pais وغيرها من حيث التطور الذي طرأ على مفرداتها عندما بدأت تستخدم مصطلحات مثل المصالحة Reconciliacion، والاعتدال Moderacion، والوحدة، والألفة، والاتفاق Concordia، والتعايش السلمي Convivencia Pacífica، والنسيان Olvido (Online Archiv bei Macher, 2002, 15; Moya Antonio, 1992, 57). التي أثرت في الجيل الجديد، وسأيرت التوجه السلمي داخل الدول الأوروبية الغربية بعد 1968م؛ فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن علامات التوجه نحو التحول الديمقراطي، تغيير استخدام المفاهيم السياسية في لغة الإعلام؛ تمهيداً لمجاعة الرأي العام لدى الأجيال الجديدة في دول أوروبا الغربية، وقد شجعت على هذا التوجه الإيجابي الذي ينطوي تحت السياسة العقلانية Prudencia Política، وبنفس الوقت ابتعدت ورفضت مصطلحات استخدام القوة والعنف ضد الآخر، واعتبرته محط احتقار (Macher, 2002, 26; Perez-Diaz, 1993, 24).

جاءت عملية التحول السياسي السلمي في جنوب أوروبا الغربية مثل: اليونان، البرتغال، إسبانيا انعكاساً للتحولات الفكرية الاجتماعية والسياسية الشبابية، التي هبّت منذ 1968م في فرنسا، وعمت جميع دول أوروبا الغربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، باشتعال محاربة التمييز العنصري، ورفض الحرب الطاحنة في فيتنام، وتركت آثارها الاجتماعية بتبلور مؤسسات المجتمع المدني، التي شكلت القاعدة الأساسية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، مثل: الحركة الطلابية، والحركة العمالية، ونمط حياتها في المجتمع الإسباني (Macher, 2002, 19; Perez-Diaz, 1993, 35).

سبق ذلك تنفيذ أحكام الإعدام بحق أشخاص من قوى المعارضة، وحركات استقلال الأقاليم الشمالية الباسك والكتلان، ساهمت بعض حكومات الدول الأوروبية وحتى الفاتيكان تلك المحاولات التي لم تُوفق في وقف هذا الحكم الذي أقره رئيس الحكومة أرياس نافارو Arias Navarro في آذار 1974م (Schmidt, 2005, 478).

في الذكرى الأولى للثورة البرتغالية نيسان 1975م، أعلنت الحكومة الإسبانية الأحكام العرفية لفترة ثلاثة أشهر في إقليم الباسك كخطوة أمنية سباقية وتحوطية؛ تحجيماً لأي تحرك من قبل المعارضة، وحتى تسمح لأجهزتها الأمنية تأمين حرية الحركة وسريتها. وفعلاً بدأت حملة اعتقالات للناشطين المعارضين شملت 2000 شخصاً، وفي أيلول جرى إعدام العناصر القيادية من قوى الاشتراكيين

واليساريين ومن منظمة تحرير الباسك ETA. وتدخلت بعض الحكومات من الدول الأوروبية طالبة من الحكومة الإسبانية التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام، ولكنها لم تتجح وسحبت سفراءها؛ تعبيراً عن غضبها ورفضها لذلك السلوك (Schmidt, 2005, 478). بالإضافة إلى نشاط المعارضة المدنية ظهر تنظيم مجموعة من الضباط المؤمنين بحرية الرأي والديمقراطية؛ انسجاماً مع التطور الديمقراطي في أوروبا الغربية، ونادت بالتسامح والليبرالية في تطوير النظام السياسي الإسباني UMD، واتخذت من تجربة الضباط في البرتغال واليونان نماذج ناجحة. وشكلت عملية اعتقال تسعة ضباط من قيادات الجيش ظاهرة غريبة في نظام فرانكو، وغير معادة إطلاقاً. وتغيرت الظروف الصحية للقائد فرانكو بعد أن تعرض لجلطة قلبية حادة في 15 / 10 / 1975م، وفي 2 / 11 / 1975م وصل إلى المستشفى في مدريد ولم تسعفه الأجهزة الطبية بحيث فارق الحياة في 20 / 11 / 1975م، بنفس يوم ذكرى وفاة مؤسس قوات الكتائب خوسيه أنتونيو بريمو دي ريفيرا Jose Antonio Primo de Rivera، وجرى بعدها تنصيب البريوني خوان كارلوس بتاريخ 22 / 11 / 1975م ملكاً على عرش إسبانيا، وأدى اليمين الدستورية أمام البرلمان، وأقسم بمبادئ الملك خوان كارلوس وألقى أول خطاب له علناً، وتضمن إحياء الآمال لدى المعارضة بالإصلاحات السريعة (خطاب كارلوس 22 / 11 / 1975م، جلسة رقم 21، (Boletin Oficial de las Cortes Espanolas, 1975) وخرجت الناس بكثرة إلى المظاهرات مطالبة بتطبيق الديمقراطية.

شكل الحكومة الأولى في عهد الملك خوان كارلوس منذ 1975م أدolfo سواريس غونزاليت Adolfo Suarez Gonzales من حزب الوسط الديمقراطي، ودعا إلى استفتاء شعبي في 15 / 12 / 1976م حول إصلاح النظام السياسي. فعلى طريق الإصلاح السياسي تم قبول المنظمات النقابية، وبعدها تم إسدال الشرعية على الحزب الشيوعي في 9 / 4 / 1977م، وتشير ماخر إلى أن الجيل الجديد قطع الصلة مع النظام الديكتاتوري، وشجعت الحركة الكتلانية على ذلك على أمل أن تطرح فيما بعد مسألة الحكم الذاتي لكتالونيا كما طرحت سابقاً عام 1932م (Macher, 2002, 36, 41).

انتقلت مسؤوليات الحكومة من يد منصب نائب فرانكو كارلوس أرياس نافارو إلى يد أدولف سواريس Adolfo Suares بتاريخ 23 / 7 / 1976م. وتحت إشراف رئيس الحكومة الجديد سواريس أصدر البرلمان الإسباني قانون الإصلاح السياسي، وكان يُعرف ببرلمان فرانكو، قبل التحول الديمقراطي. ووافقت من خلال تلك الخطوة القانونية القوى الممثلة للسياسة الفرانكوية حل نفسها، وبذلك فتحت الطريق للانتخابات الديمقراطية (Juaneda, 2004, 17: Macher, 2002, 7-8).

كانت انتخابات حزيران 1977م حجر المحك على نجاعة التحول Transicion؛ لأنها وفرت لرئيس الوزراء سواريس الشرعية الديمقراطية الضرورية من أجل البدء بالعمل على تطوير الدستور الجديد كجهد أساسي للإصلاح (Macher, 2002, 8). وفي عام 1977م تحررت النقابات وظهرت تنظيماتها المتعددة تعمل علناً بكل حرية، وتمت الموافقة على تسجيل الحزب الشيوعي الإسباني رسمياً، وخاض الانتخابات البرلمانية، واعتبر كايو ساستري غارثيا Cayo Sastre Garcia من جامعة بلد الوليد عملية التحول الديمقراطي بأنها: عملية استعادة الديمقراطية التي قامت على عائق نخبة محنكة سياسياً في مجتمع عاش طويلاً بعيداً عن النشاط السياسي والتنظيمات السياسية (Garcia, 1997, 37).

بعد تشكيل حكومة أدolfo سواريس عام 1975م وضع على برنامج حكومته هدف الإصلاح السياسي، وبدأ بالتحضير الإعلامي لتهيئة الرأي العام لإصدار قانون العفو العام، ومن أجل هذه الغاية نظمت الحكومة أسبوعاً إعلامياً، وجاء قرار مجلس الوزراء في 14 / 10 / 1977م بإصدار قانون العفو العام، ودخل حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية (Boletin Oficial del Estado 15.8.1976, p1978)، وحدد القانون شمول العفو العام كل المخالفات السياسية التي وقعت قبل 15 / 12 / 1976م (Macher, 2002, 49).

والمهمة الرئيسية لحكومة سواريس جاءت بعد الانتخابات البرلمانية حزيران 1977م، وهي إصدار الدستور الجديد للدولة الإسبانية بعد التغيير الذي طرأ، وأعلن رئيس مجلس النواب Cortes أنتوني هيرمانديز قبل Antonio Hernandez Gil بتاريخ 21 / 7 / 1978م نتائج التصويت الأولى على الدستور قبل رفعه إلى مجلس الأعيان، وكانت نتائج التصويت كالاتي: نعم 258، لا 2، حياد 14، وبعد عرضه على مجلس الأعيان عاود البرلمان بالتصويت على النسخة النهائية بتاريخ 31 / 10 / 1978م، وكانت النتائج كالاتي: نعم 326، لا 6، حياد 13 (Macher, 2002, 42).

فاز حزب الوسط الديمقراطي بالأغلبية النسبية، وبتاريخ 31 / 10 / 1978م أعلن الدستور الديمقراطي في إسبانيا، وتمت الموافقة عليه من خلال الاستفتاء الشعبي بتاريخ 6 / 12 / 1978م (Juaneda, 2004, 18)، واستمر رئيس الوزراء نفسه حتى 30 / 3 / 1979م، وبعد استقالته بتاريخ 25 / 2 / 1981م شكل الحكومة ليوبولدو كالفو سوتيلو من نفس الحزب، واستمرت الحكومة بعد

الانتخابات البرلمانية التي جرت في عهدها 28 / 10 / 1982م، مما ترتب عليها استقالة الحكومة بتاريخ 2 / 12 / 1982م بانتهاء ولايتها. وفاز حزب العمال الاشتراكي بالأغلبية المطلقة، وشكل الحكومة فيليب غونثاليث ماركيز منذ 2 / 12 / 1986م حتى 24 / 7 / 1986م. وعاد وشكل الحكومة بناءً على الأغلبية المطلقة التي حققها حزب العمال الاشتراكي بالانتخابات البرلمانية بتاريخ 22 / 6 / 1986م لتبدأ ولاية الحكومة من 24 / 7 / 1986م حتى 5 / 12 / 1989م. استمر الملك البريوني خوان كارلوس ملكاً على إسبانيا حتى 19 / 6 / 2014م بعد أن بلغ من العمر 82 سنة، ونصب ولي عهده على العرش. واعتبر المؤرخان فيرجيليو فرانسيسكو وكانديليا سيفيليا أن الانتقال الديمقراطي الإسباني كان انتقالاً سياسياً بالغ التعقيد في تاريخ إسبانيا المعاصر، الذي نتج عنه نظام ديمقراطي برلماني متماسك بعد النظام الديكتاتوري، بدون إحداث أي انفصام وتفكك في المجتمع الإسباني، شكلت العناصر التالي: اختلاف القوى السياسية، والمصالح الاقتصادية، وظهور العنف الإرهابي، والأزمات المالية، والخوف الجماعي إطاراً ضاعطاً لعملية التحول التي سلكت طريقاً سلساً وسلمياً لبناء دولة ديمقراطية حديثة (Virgilio Francisco & Candela Sevilla, 22-4-2017, 49).

شكل هذا الدستور القاعدة الشرعية الأساسية لضمان التحول الديمقراطي، وجسد دولة القانون والديمقراطية ضمن هيكلية النظام الملكي والحكومة البرلمانية المنتخبة من الشعب على أساس القوائم الحزبية ديمقراطياً، وتشابهت مع الأنظمة الملكية في بعض دول أوروبا الغربية، مثل: بريطانيا، وهولندا، والدنمارك، والنرويج، والسويد. وحدد الدستور النظام البرلماني المكون من مجلسين هما: مجلس النواب Congreso de los Diputados وعدد أعضائه 350 عضواً، ومجلس الأعيان Senado وعدد أعضائه 259 عضواً، وتوزعت التعددية الحزبية على النحو التالي: (حزب الشعب، حزب العمال الاشتراكي الإسباني، حزب اتحاد اليسار، حزب اليسار الجمهوري الكتالوني، الحزب الوطني الباسكي، حزب التحالف الديمقراطي الكتالوني)، وشكل هذا التغيير السياسي Political Transition ظاهرة عالمية بناءً على أنه عمّ أقطاراً وأنظمة حكم في أمريكا الجنوبية، وكذلك منذ نهاية عقد الثمانينات وسط وشرق أوروبا بكل وضوح.

ويمكن إيجاز عوامل أساسية ساهمت في عملية التحول الديمقراطي منذ 1975-1982م وهي:

أولاً: سياسة التصنيع التي بدأت في عهد فرانكو.

ثانياً: انفتاح إسبانيا على السياحة الجماهيرية من الدول الديمقراطية الأوروبية مثل: ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا وغيرها.

ثالثاً: هجرة العمالة الإسبانية إلى الدول الصناعية الديمقراطية في غرب أوروبا.

يعود الفضل في نجاح عملية التحول الديمقراطي الوعي الوطني، والفهم الشامل لقوى الضغط الديمقراطية داخلياً وأوروبياً وعالمياً، وقناعة الملك خوان كارلوس الذي اقتنع بالنظام الملكي الديمقراطي، وحظي الدور الملكي في إسبانيا بدعم سياسي وانفتاح اقتصادي من قبل الدول الأوروبية الغربية، وكانت تتطلع من خلال فهم الدور المنتظر لمملكة إسبانيا في منظومة السوق الأوروبية المشتركة، وحلف شمال الأطلسي. أصبحت إسبانيا العضو السادس عشر في معاهدة حلف شمال الأطلسي بتاريخ 11 / 6 / 1982م؛ أي قبل مضي عشر سنوات على رحيل فرانكو (Juaneda, 2004, 24).

هذه الخطوة المهمة التي شكلت أساس الانفتاح الاقتصادي لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة، وتصل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وقبول اتفاقية وحدة النقد الأوروبي (اليورو) عام 1992م.

ويُعدّ المؤرخ الإسباني كايو ساستري غارثيا Cayo Sastre Garcia "أن التحول السياسي في إسبانيا هدف إلى استعادة الديمقراطية، وأجريت عملية التحول السياسي 1975-1978م على عاتق النخب المثقفة والناشطة سياسياً في عقد تحالف عريض فيما بينها، ضمن مجتمع كان مغيباً عن النشاط السياسي حيث أهملت عملية التنمية السياسية" (Satre Garcia, 1977, 33).

"El Proceso de la redemocratización española se sustentó en un pacto entre elites que gozaron de un amplio margen Para la negociación, favorecida por la existencia de una sociedad políticamente desmovilizada" (Satre Garcia, 1977, 33).

هنا لابد من إبراز الدور الثقافي والإعلامي لجريدة الباييس El País 5 / 4 / 1976م، الشهيرة في متابعة أخبار نشاطات وقرارات وتحالفات عملية التحول السياسي التي نشرت ملخصاً مهماً لدراسة خوان أنتونيو غايتان مويّا Gaitan Moya, Juan Antonio حول شرعية التطور الديمقراطي، الذي أصبح قانونياً في الميادين السياسية، والنظام المدني، والاقتصاد، وتوحيد النظام القضائي، وحرية واستقلال الصحافة والإعلام، وركزت على ممارسة الديمقراطية كنمط حياة للمجتمع الإسباني، وكذلك التغيير الذي طرأ على التعليم والثقافة (Gaitan Moya, 1992, 150-162).

النتائج

أظهرت هذه الدراسة أن جذور التحول الديمقراطي في إسبانيا تعود إلى مرحلة بداية الثلاثينيات في القرن العشرين، ومحاولات تغيير النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري شقت صفوف الشعب الإسباني، ولم يكن مسرح الأحداث الإسبانية بعيداً عن تأثير الدول الأوروبية مثل: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسات الدولية الإقليمية، وخاصةً الدول الأوروبية الكبرى التي لعبت دوراً مؤثراً في الأحداث الداخلية الإسبانية منذ اندلاع الحرب الأهلية، منذ 1936-1939م، وعاد التدخل في مرحلة الستينات؛ من خلال العلاقات الاقتصادية والثقافية، وحقوق الإنسان، مما شجع الحركات السياسية الديمقراطية الإسبانية في الاستمرار بنشاطها ضد الحكم الفردي للجنرال فرانكو حتى وفاته 1975م. وجاءت عملية التحول الديمقراطي من خلال تطور تدريجي شمل كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، في إطار المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والانفتاح الاقتصادي لدول السوق الأوروبية المشتركة على إسبانيا، مما سهل انفتاح النظام الإسباني، والمؤسسة العسكرية للتقارب مع الدول المجاورة أوروبياً.

توصلت الدراسة أيضاً إلى أن النظام السياسي اعتمد على الجيش الإسباني الذي سيطر على مقاليد الدولة ومؤسساتها، خلال عهد فرانكو 1939-1975م، وأثبتت هذه الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا قادها الملك خوان كارلوس عن قناعة وإخلاص للحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، تلك السياسة التي سمحت بتغيير الدستور الإسباني؛ ليحمي التحول الديمقراطي، ويحمي حرية الرأي والإعلام، ويشجع التعددية الحزبية، بما فيها الحزب الشيوعي. وقد أوصلت سياسة التحول الديمقراطي عندما عبّت الطريق الآمن لانضمام مملكة إسبانيا الموحدة إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبعدها أصبحت عضواً فاعلاً في الاتحاد الأوروبي. وقد وضحت الدراسة الدور الرئيس لعملية التحول الديمقراطي بدأ من الشعب الإسباني، وكافة مكوناته، وكيف فتح الباب لدول الجوار الأوروبية في دعم مسيرة التغيير؛ انسجاماً مع الهدف الاستراتيجي لدول السوق الأوروبية المشتركة، التي نجحت سياساتها الثقافية والاقتصادية لتحقيق التغيير، وتحقيق النظام الديمقراطي في إسبانيا حتى تحقق شروط انضمام إسبانيا إلى مجموعة السوق الأوروبية المشتركة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

- Ar.m.wikipedia.org , Spain's transition to democracy.
 Ar.m.wikipedia.org , History of Spain, the Spanish Civil War, the Democratic Transition.
 Archiv der Gegenwart. Keesings Sieglers & Co. KG. Verlag fuer Zeitarchiv. Bonn. Wien. Zuerich, 1955.
 Boletín Oficial de las Españolas, In front of the National Assembly, King Juan Carlos's speech, 1975.
 Bundeszentrale fuer politische Bildung: Weltgeschichte der Neuzeit vom 18. Jahrhundert bis zur Gegenwart, Bonn, 2005.,
 Bundeszentrale
 Der Fischer Weltatlas 2004, Zahlen Daten Fakten, Das Original. Herausgeber Mario von Baratta, Frankfurt am Main
 oktober, 2003.
www.aljazeera.net.

قائمة المراجع باللغة العربية

- إدوارد غونتاليث كاييخا، مانويل فاسكيت مونتالبان: المتوسط الإسباني تصورات البحر الأبيض المتوسط. جرى نشر هذه المجموعة أولاً باللغة الفرنسية، دار Maisonneuve & Larose، أما الترجمة إلى العربية فقد تمت بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer-Stiftung، بيروت، 2003، ترجمة بسام حجار.
 الشناق، عبد المجيد، ألمانيا المعاصرة نشأتها وعلاقتها مع المملكة الأردنية الهاشمية 1945-1999، عمان، 2011.
 الشناق، عبد المجيد، تاريخ نشوء جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 22، عدد 6، 1995م.
 الشناق، عبد المجيد، سياسة المستشار الألماني الأول كونراد أديناور الخارجية من 1949 حتى 1955، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 23، عدد 2، 1996م.
 غريغور مايرينغ، فولفغانغ شتورش: المتوسط الألماني تصورات البحر الأبيض المتوسط. Maisonneuve & Larose. الترجمة إلى العربية بالتعاون مع Konrad Adenauer-Stiftung، بيروت، 2003.

قائمة المراجع الأجنبية

- Al Shannag, 2011. Abdelmajeed: Federal Republic of Germany and its relations with Jordan 1945-1999. Research Dean, University of Jordan, Amman.
- Al Shannag, 1996. Abdelmajeed: Foreign Policy of Chancellor Konrad Adenauer 1949-1955. Dirasat, University of Jordan, vol 23. No. 2..
- Al Shannag, Abdelmajeed, 1995. History of the Establishment of the Federal Republic of Germany. Dirasat, University of Jordan, vol 22. No. 6.
- Burton, Michael & Richard, Gunter & Higly, John, 2000. Elite transformations and democratic regimes, 1-37.
- Callahan, William James: The Catholic in Spain 1875-1998, Washington.
- Eisenwein, George Shubert, Adrian, 1965. Spain at War. The Spanish Civil War in Context 1931-1939, London.
- Gaitan Moya & Juan Antonio, 1992. La Opinion Del Diaro El Pais En La Transicion Espanola, Universidad Complutense Madrid.
- Garcia Sastre, Cayo, 1997. La Transicion Politica En Espana: Una Sociedad Desmovilizada, Reis, Universidad de Valladolid.
- Hans – Ulrich Thamer, 2000. Nationalsozialismus II. Fuehrerstaat und Vernichtungskrieg. Informationen zur politischen Bildung. Bundeszentrale fuer politische Bildung, Bonn.
- Higley, John & Richard Gunther (Editor), 1992. Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe, Cambridge,
- Juaneda Ayensa, Emma, 2004. La Transicion Espanola. Evolucion Historica Y Macro Economico para el Proceso de Cambio Hacia La Democracia Parlamentaria Y Posterior Integracion En La Comunidad, Universidad de La Rioga, Spain.
- Julia Macher, 2002. Verdraengung um der Versoehnung willen Die geschichtliche Auseinandersetzung mit Buergerkrieg und Franco-Diktatur in den ersten Jahren des friedlichen Vebergangs von der Diktatur zur Demokratie in Spanien 1975-1978. Friedrich- Ebert- Stiftung. Historisches Forschungszentrum, Dieter Dowe (Hrsg). Bonn.
- Mairing, Gregor; Stoeck, Wolfgang, 2003. Perceptions of the Mediterranean tasawirat al-bahr al-abyad almutawasit, German Mediterranean. Maisonneuve & Larose, Konrad Adenauer Stiftung, Printed in Lebanon, Maisonneuve & Larose, Beirut, Thalassa Editions.
- Marita Mueller, 1994. Politisch Parteien in Spanien (1977-1982) Interne Konflikte und Wahlverhalten, Saarbruecken,.
- Martinez, Robert, 1992. Business Elites and Political Change. In: Richard, Gunther (Editor): Politics, Society and Democracy: The Case of Spain, Oxford.
- Michael Richards, 1998. A Time of Silence. Civil War and the Culture of Repression in Francos Spain, 1936-1945, Cambridge,
- Michael Salewski, 2000. Geschichte Europas, C. H. Beck, Muenchen,
- Paloma Aguilar, 2002. Memory and Amnesia. The Role of the Spanish Civil War in the Transition to Democracy. New York, Oxford,
- Paul Brooker, 1995. Twentieth- Century Dictatorships: The Ideological One Party States, Basingstoke.
- Peer Schmidt, 2005. Kleine Geschichte Spaniens, von: Pedro Barcelo, Friedrich Eilmayer, Jose L. Martin Martin, u. andere. Bonn.
- Perez-Diaz, 1993. Victor: The return of Civil Society, Cambridge.
- Sir J.A.R. Marriott. 1948. Modern England 1885-1945 A History of my Own Times, Fourth Edition, Methuen & Co. Ltd, London.
- Virgilio, Francisco & Candela, Sevilla, 2007: Cuarenta Anos de Democracia en Espana: Analisis de las Interpretaciones historico politicas Del Proceso de Transicion 1977-2017, Revista, En Contexto, Colombia.
- Walter L. Bernecker, 1988. Spaniens Geschichte seit dem Buergerkrieg, Muenchen.
- Whealey, Robert A; 1989. Hitler and Spain, The Nazi Role in the Spanish Civil War 1936-1939, Lexington.